

تشخيص الوضع النقدي في الجزائر وفعالية السياسة النقدية
(الفترة 2000 - 2006)

بن عامر نبيل*

Summary

Contribute to the Central Bank by maintaining within its scope - currency loan, and drainage - and with the assistance of tools - monetary policy - the conditions most conducive to the exploitation of all resources available production, with the aim of fully operational. And the exploitation of internal and external value of the coin, the sense of price stability and exchange rate .. However, the surplus liquidity of banks winning margin of maneuver is important and true independence by the Central Bank, this has cost effectiveness of monetary policy, and here lies the imbalance, especially in light of the following - the Assembly - expansionary fiscal policy which wants to achieve economic development and strengthening of the force productivity and Competitiveness.

* أستاذ مساعد قسم ب، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

التضخم. والتضخم غير مرغوب فيه لأنه يؤدي إلى الغموض والإجحاف في النظام الاقتصادي، وتنشأ هذه العيوب نتيجة لعدم إمكانية التنبؤ بالمعدل المستقبلي للتضخم. إن التحقيق الآني والمتزامن للهدفين - العمالة واستقرار مستوى معقول للأسعار - يكون عسيراً، وعليه يتوجب اعتبار الموازنة بينهما.

إن الآثار الأولية للسياسة المالية و/أو النقدية، يكون من خلال التأثير على مستويات الإنفاق أو الطلب، إلا أن التغيير (بالزيادة أو الخفض) في مستوى الإنفاق لها أثران، قد تؤدي إلى تغيير في مستوى العمالة والناجح والدخل الحقيقي، أو تنعكس على مستوى الأسعار، وما يتحقق من نوعي التغيير يتضمن ليس فقط جانب الطلب وإنما أيضاً جانب العرض من النظام.¹

السياسة النقدية تعبر عن الإجراءات اللازمة، التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي، لينماشى وحاجات المتعاملين الاقتصاديين، وهو هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض، وبالتالي يمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية، بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة، قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام، خفض التضخم أو رفع سعر العملة الوطنية، كما يمكن لهذه السياسة أن تكون توسعية، فتسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة، تشجيعاً لزيادة الاستثمار ومنه نمو الناتج المحلي الخام.²

قراءة في أهداف السياسة النقدية

كان هدف السياسة النقدية المسطرة بقانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14/04/1990، حسب ما ورد في الفقرة الأولى من المادة 55 كالتالي: "تتمثل مهمة البنك المركزي في إنشاء والحفاظ في مجال العملة، على القرض والصرف في أفضل الظروف من أجل التطوير المنتظم للاقتصاد الوطني، من خلال ترقية استغلال كل الموارد المنتجة في البلاد، مع الحرص على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة".³ ويمكن تأويل هذا بأن التطوير المنتظم للاقتصاد الوطني يشكل نوعاً من الوظيفة الاختيارية أو غاية لصاحب القرار السياسي، يقدمها المشرع، ويتعلق الأمر هنا بهدف استراتيجي على المدى البعيد، ينبغي أن يساهم فيه البنك المركزي من خلال إنشاء والحفاظ ضمن مجاله -العملة، القرض، والصرف- وبمساعدة أدواته - السياسة النقدية- على الشروط الأكثر ملائمة لتحقيق استغلال كل الموارد الإنتاجية المتاحة، بمعنى هدف التشغيل الكامل. أيضا استغلال القيمة الداخلية والخارجية للعملة، بمعنى استقرار الأسعار وسعر الصرف.⁴

في المادة 35 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26/08/2003، والمتعلق بالنقد والقرض، حدد هدف السياسة النقدية بـ: "الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار، باعتبارها زيادة تدريجية محدد لمؤشر الأسعار الاستهلاكية".⁵

أدوات السياسة النقدية

صحيح أن الوصول إلى تعريف وتدقيق واضح للأهداف ضروري ومهم، إلا أن اختيار الأدوات بين اللجوء إلى الأدوات المباشرة أو إلى الأدوات غير المباشرة لن يقل عن ذلك أهمية، في الواقع هذا الاختيار يتحدد

إلى حد بعيد بخصائص الاقتصاد، وبصفة خاصة المنظومة المالية التي تعمل في إطارها السياسة النقدية، بالإضافة إلى الاختيار بين الأهداف الوسيطة والأهداف العملية. فالاقتصاد الذي تكون فيه الأسواق المالية (البورصات، السندات والرهن...) وكذلك الأسواق النقدية وأسواق الصرف متطورة جدًا ومتكاملة، نجد تمويل الاقتصاد تضمنه هذه الأسواق وبصفة ثانوية القرض المصرفي، فيتم اللجوء إلى الأدوات غير المباشرة التي تدعى أدوات السوق، والمتمثلة أساساً في إعادة الخصم والاحتياطات الإجبارية، والسوق المفتوح (وصيغ أخرى مثل المزايدة واسترجاع فائض السيولة لدى البنوك التجارية مقابل عمولة - *la prise en pension*).⁶ نشير هنا إلى أنه لم يكن يوسع بنك الجزائر ومنذ 2002، اللجوء إلى الأدوات غير المباشرة، بسبب معوقات، كعدم تنوع الأوراق المالية المعروضة وضعف نظام المعلومات وغياب الشفافية، مما لم يسمح لبورصة الجزائر بالوصول إلى أهدافها.⁷ أما الاقتصاد الذي تكون فيه الأسواق قليلة التطور، فيتم تمويل الاقتصاد بالأساس عن طريق القرض المصرفي، وبصفة ثانوية عن طريق الأسواق المالية، بمعنى اللجوء إلى الأدوات المباشرة، وهذه الأدوات تتمثل في ثلاثة قنوات نقل أساسية للسياسة النقدية، الأولى قناة سعر الفائدة وتعتبر من حيث المبدأ أهم قناة، لأن الأمر يتعلق بسعر النقود محل المعاملات المصرفية (الإقراض والاستدانة)، وكل سعر فإن تغير سعر الفائدة له انعكاسات على طلب القروض وعرضها. القناة الثانية سعر الصرف، فمع الانفتاح المتزايد للاقتصادات وخاصة بعد اعتماد نظام الصرف المرن أو العائم، قد يكون لتغيرات الصرف انعكاسات على المعاملات الخارجية وبالتالي على الإنتاج وعلى الأسعار، ومنه على حجم وقيمة الاستيراد

والتصدير. القناة الثالثة هي القرض. تقوم القناتان السابقتان على فرضية أسواق النقد والمالية والصرف الفاعلة، حيث تؤدي مؤشرات الأسعار وأسعار الفائدة بالتحديد بدورها الإعلامي الكامل لدى المتدخلين، وفعالية الأسواق هذه تبرز فرضية أخرى هي فرضية إمكانية التعويض الكامل لأحد مختلف الأصول بأصل آخر أو أحد مختلف أنواع التمويل بأخرى: أسهم، سندات وقروض مصرفية. غير أن الواقع يختلف في كثير من الحالات، والمثال هو اقتصاد الاستدانة، بحيث تكون الأسواق قليلة التطور ومنغلفة ونديمة الفعالية، ومن جهة أخرى يشكل القرض المصرفي فيها المصدر الأساسي والوحيد للتمويل، فالنقص الذي تعاني منه رؤوس الأموال يستبعد إذن إمكانية التعويض الكامل بين التمويل عن طريق إصدار الأوراق المالية (أسهم، سندات) والتمويل المصرفي. في المقابل يخضع تقديم البنوك للقروض إلى حيازة كمية من العملة الأساسية التي لا يصدرها إلا البنك المركزي، فإذا اختار البنك المركزي سياسة نقدية توسعية تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي، ينبغي عليه أن يوفر القرض بتزويد البنوك بكميات كافية من العملة الأساسية، ويمكن لهذه الأخيرة بدورها أن تضع تحت تصرف زبائنهم مزيداً من القروض لتمويل المزيد من نفقات الاستهلاك والاستثمار مما يؤدي إلى زيادة في الإنتاج. وبانتهاج سياسة مقيدة تضيق قناة القرض.

إن سياق فائض السيولة الذي ميز السوق المشتركة بين البنوك لم يسمح العمل بهذا الإجراء لأنه لا يمكن ضمان التطابق بين أهداف البنك المركزي وأهداف البنوك التجارية بصفة آلية، بحيث ساعدت وضعية الفائض من العملة التي ميزت السوق منذ سنة 2001، البنوك على اقتناء هامش مناورة

هام واستقلالية حقيقية حيال البنك المركزي، وهكذا تمكنت البنوك من العمل بحرية باستعمال سلطتها في تقديم القروض بصفة تقديرية. وعليه إذا رغب بنك الجزائر في إنعاش عرض القروض، لا يوجد شيء يضمن له أن البنوك تستعمل الفائض من السيولة لإنعاش النشاط الاقتصادي. وفي المقابل اتخاذ إجراء بتقليص السيولة قد لا يحقق الأثر المرجو إذا كانت البنوك تمتلك كميات كبيرة من السيولة أو يمكنها اللجوء إلى إعادة الخصم، خاصة في ظل التسهيلات الموجودة على هذا المستوى.⁸

التضخم بنسبة 3% كهدف نهائي للسياسة النقدية

في السنوات 2004 حدد مجلس النقد والقرض هدفاً للسياسة النقدية، بضبط التضخم عند معدل 3% على المدى المتوسط، ونمو الكتلة النقدية M_2 (الكتلة النقدية M_1 + شبه النقد) بين 14% و 15%، وكذلك القروض الاقتصادية بين 16.5% و 17.5%.⁹

سنة 2005 مجلس النقد والقرض حدد أيضاً هدف السياسة النقدية بـ: معدل التضخم 3% على المدى المتوسط، نمو M_2 بين 15.8% و 16.5%، ونمو القروض الاقتصادية بين 13% و 14%، وهي أهداف قائمة على فرضية سعر البترول بـ 46.5 دولار / برميل ونمو ميزانية التجهيز بـ 210 مليار دينار عن سنة 2004، كما لا تأخذ البرمجة النقدية باعتبار التسيديات المسبقة للديون الخارجية.¹⁰

حافظ مجلس النقد والقرض سنة 2006 كذلك على أن يكون التضخم عند مستوى 3% في المدى المتوسط، كهدف نهائي للسياسة النقدية. ونمو M_2 بين 14.8% و 15.5%، وهدفاً خاصاً بنمو القروض للاقتصاد يتراوح بين 11.7% و 12.5%، وتركزت هذه الأهداف النقدية الكمية على فرضية

لسعر البترول عند 58 دولار/ برميل، والارتفاع القوي في نفقات التجهيز مقارنة مع سنة 2005. إضافة إلى ذلك لا تأخذ البرمجة النقدية بالاعتبار التسديدات المسبقة للدين الخارجي تجاه نادي باريس ولندن والتي تم التفاوض بشأنها اعتباراً من ماي 2006.¹¹

الآن... إذا أمكن مكافحة التضخم كهدف وحيد للسياسة النقدية خلال فترة الاستقرار والتعديل الهيكلي، أو وجود مشاكل خاصة بالنمو ومنها مشكل التشغيل، هل سيكون الحال نفسه بعد 2000 و 2001؟ والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما الفائدة من الحصول على نسبة تضخم أقل من 3% ونسبة البطالة تزيد عن 17%؟ وحتى وإن تحقق هذا الهدف، هل يمكن الحفاظ على سقف تضخم قدره 3% في الظروف الحالية للبطالة التي تشهدها البلاد؟ يبدو أن الرهان صعب للغاية.¹²

التضخم والواقع الاقتصادي

لنقم بقياس التضخم متتبعين ومحللين تطوره، مستعملين في ذلك مؤشر له علاقة مباشرة بالنقد: معامل الاستقرار النقدي (أو الضغط التضخمي). **معامل الاستقرار النقدي:** ينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقد، التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي، تكون مناهضاً مساعداً على ظهور التضخم، نتيجة الاختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات.¹³ ويأخذ هذا المقياس المعادلة التالية:

$$B = (\Delta M/M) - (\Delta Y/Y)$$

حيث، B: معامل الاستقرار النقدي

$\Delta M/M$: معدل التغير في الكتلة النقدية (كمية وسائل الدفع) معبراً عنها في العادة بـ M_2 .

$\Delta Y/Y$: معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي الخام الحقيقي.

فإذا تساوى معدل التغير في كمية وسائل الدفع مع معدل التغير مع إجمالي الناتج الداخلي الخام، يكون المعامل B يساوي صفراً، وذلك يدل على أن الأسعار مستقرة، أما إذا زاد معدل تغير كمية وسائل الدفع عن معدل التغير في إجمالي الناتج، فيكون B موجباً، ويدل على أن هناك ضغطاً تضخمياً يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، وفي حالة كون معدل تغير وسائل الدفع أقل من معدل التغير في إجمالي الناتج، يكون B سالباً، وهو ما يعني أن الأسعار تتجه للانخفاض.¹⁴ والجدول الموالي يبين الناتج الداخلي الخام $le PIB$ بالأسعار الجارية وبأسعار سنة الأساس 1989، وكذا الكتلة النقدي M_1 و M_2 ومعامل الاستقرار النقدي، كما يتضمن الجدول كذلك معدلات التضخم على مستوى الجزائر العاصمة وعلى المستوى الوطني لسنوات الفترة 2000-2006:

الجدول 1: معامل الاستقرار النقدي بين الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية للفترة 2000 - 2006

الوحدة للناتج والكتلة النقدية : مليار دينار

البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج الداخلي الخام <i>le BIP</i> (بالأسعار الجارية)	4123,5	4227,1	4521,8	5247,5	6135,9	7544	8460,5
المؤشر العام للأسعار الاستهلاكية	558,7	578,2	591,29	611,8	639,8	652,1	663,9
الناتج الداخلي الخام <i>le BIP</i> (بالأسعار 1989 = 100)	738,1	731,1	764,7	857,7	959,0	1156,9	1274,4
معدل التغير في الناتج الداخلي الخام (في الحجم) $\Delta Y/Y$		-0,01	0,05	0,12	0,12	0,21	0,10
الكتلة النقدية M_2 (النقد وشبه النقد)	2022,5	2473,5	2901,5	3354,4	3738,0	4157,6	4933,7
النقد M_1	1048,2	1238,5	1416,3	1630,4	2160,5	2421,4	3167,6
التداول النقدي خارج البنوك	484,5	577,2	664,7	781,4	874,3	921,0	1081,4
الودائع تحت الطلب في المصارف	467,5	554,9	642,2	718,9	1127,9	1224,4	1750,4
ودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية	96,2	106,4	109,4	130,1	158,3	276,0	335,8
شبه النقد	974,3	1235,0	1485,2	1724,0	1577,5	1736,2	1766,1
معدل التغير في الكتلة النقدية $\Delta M / M$		0,22	0,17	0,16	0,11	0,11	0,19
معامل الاستقرار النقدي B $B = (\Delta M / M) - (\Delta Y / Y)$		0,23	0,13	0,03	0,00	-0,09	0,09
معدل التضخم بالجزائر العاصمة %	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5
معدل التضخم على مستوى الوطن %	-0,6	3,5	2,2	3,5	4,6	1,9	1,8

المصدر: اعد بالاعتماد على: 1) معطيات الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

2) Banque d'Algérie. RAPPORT 2006 et RAPPORT 2004 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE)

يتضح لنا من الجدول، أن سنة 2001 عرفت ضغطاً تضخيمياً ناتجاً عن التطور المفرط للكتلة النقدية التي تغيرت بمعدل 0.22 %، في الوقت الذي

ارتفع فيه المعامل النقدي بـ 22.3 %، وتغير معدل الناتج الداخلي الخام (-0.01)، ووصل معدل التضخم على المستوى الوطني 3.5% و 4.2% بالجزائر العاصمة. إذاً يوجد ضغط تضخمي لوسائل الدفع (الكتلة النقدية). من سنة 2002 إلى سنة 2005، سجل معامل الاستقرار النقدي انخفاضاً تدريجياً، بسبب التطور الإيجابي لمعدل التغير في الناتج الداخلي الخام، سنة 2002 كانت بـ 0.05، لتصل سنة 2005 إلى 0.21، وتراجع في معدل تغير الكتلة النقدية من 0.17 سنة 2002 إلى 0.11 سنة 2005. إذاً ضغط الكتلة النقدية التضخمي كان في تراجع، وهذا ظهر سنة 2002 لما معدل التضخم على المستوى الوطني، انخفض إلى 2.2% وإلى 1.4% على مستوى العاصمة.

سنتي 2003 و 2004 عرفتا زيادة في معدل التضخم ليصل 2.6% و 3.6% بالعاصمة و 3.5% و 4.6% على المستوى الوطني على الترتيب، بالرغم من أن معامل الاستقرار النقدي يشير إلى أنه لا تمارس الكتلة النقدية ضغطاً تضخيمياً. نعلم أن سرعة تداول العملة (سرعة التداول) وهي النسبة بين الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية، الدالة على عدد تداول وحدة نقدية في المجال الاقتصادي خلال سنة، تلعب نفس دور الوحدة النقدية، فإذا دار مخزون النقود ببطء شديد، بشكل يكون فيه المعدل السنوي لإنفاق الدخل الوطني ضعيفاً، فإن سرعة التداول ستكون ضعيفة أيضاً، وإذا انخفضت المقبوضات التي يحوزها الأفراد بالمقارنة مع تدفقات الناتج الداخلي الخام فإن سرعة التداول ستتجه نحو الزيادة.¹⁵ الجدول الموالي يبين سرعة التداول لكل من M_1 و M_2 .

الجدول 2: سرعة التداول لـ: M_1 و M_2

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	سرعة التداول / السنوات
1,7	1,8	1,6	1,6	1,6	1,7	2,0	الناتج الداخلي الخام / M_2
2,7	3,1	2,8	3,2	3,2	3,4	3,9	الناتج الداخلي الخام / M_1

المصدر: اعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء WWW.ONS.DZ

معامل سرعة التداول (الناتج الداخلي الخام / M_2)، عرف ثبات على امتداد 3 سنوات ابتداءً من سنة 2002. أما معامل سرعة التداول الذي يربط بين الناتج الداخلي الخام و M_1 ، استقر بـ 3.2 لسنتي 2002 و 2003، وسنة 2004 انخفض إلى 2.8، وكان وراء ذلك النمو الكبير للمقبوضات لدى الأفراد (الجمهور) على شكل M_1 بـ 32.5% سنة 2004، وخاصة الودائع تحت الطلب في المصارف بـ 56.9%. الذي نستخلصه هو أن سبب ارتفاع معدل التضخم سنة 2004، لم يكن السبب هو زيادة الكتلة النقدية -حسب المعامل M_2 ، فنشأت التضخم كانت من جانب الطلب، مع زيادة الإنفاق العام والخاص وعجز العرض من السلع والخدمات على المسايرة، نتيجة زيادة ما بحوزة الأفراد على شكل ودائع تحت الطلب في المصارف ولدى الخزينة وصكوك البريد (56.9% و 21.7% على الترتيب)، وتأهبهم للإنفاق، مما أدى إلى خلق ضغوط تضخمية وبهذا نكون أمام تضخم من نوع تضخم الطلب. وللإشارة، خلال هذه السنة، عرفت قوة العمل المشغلة نمواً بـ 16.67% مقارنة بسنة 2003، في حين أن إنتاجية عنصر العمل تراجعت بـ -6.23%. كما لا نغفل هنا جانب العرض، فزيادة

الأجور أو التكاليف الأخرى، يتبعها زيادة في الإنفاق، وهكذا ومتى بدأت عملية التصعيد فمن الصعب تحديد بدقة سببها وأثرها.

في سنة 2006 كان معدل التضخم 2.5 % (بالعاصمة)، بمعامل استقرار نقدي أكبر من الصفر، نتيجة تراجع نمو الناتج إلى 10.16 %، ونمو الكتلة النقدية بـ 18.67 %، وهو نمو نقدي أكثر من المتوقع، مقابل وتيرة مرتبطة بالبرمجة النقدية كان من المتوقع أن تكون بين 14.8 % و 15.5 %. فكيف تبرر السلطة النقدية - البنك المركزي - هذا الانحراف عن المتوقع؟ إجمالاً يمكن اختصاره كما ورد في تقريرها لسنة 2006 في النقاط التالية:

- ارتفاع الموجودات الخارجية الصافية لبنك الجزائر بـ 1331.2 مليار دينار، أي بمعدل زيادة يقدر بـ 32.29 % في 2006، باعتباره المتغير الرئيسي المفسر لفائض السيولة في السوق النقدية.¹⁶

- أصبحت سيولة المصارف أكثر اتساعاً في ظل وجود شروط تمويل مواتية وتوسع في القروض للاقتصاد. فقد ارتفعت هذه السيولة بـ 414.9 مليار دينار خلال سنة 2006، من بينها 264.3 مليار دينار في السداسي الثاني من 2006. ومثلت تدفقات السيولة المصرفية 20.3 % و 32.4 %، في السداسي الأول والثاني على التوالي، من الارتفاع الإجمالي في سيولة النظام المالي (الخزينة والمصارف). ويعكس هذا التطور المسجل في سيولة المصارف، استمرار وضعيّة فائض السيولة في السوق النقدية الذي يرجع ظهوره إلى سنتي 2001، 2002 (حوالي 1000 مليار دينار، أو ما يعادل 16 مليار دولار، لم تستعمل في المنظومة المصرفية).¹⁷

- ارتفاع نسبة الودائع تحت الطلب M_2 بـ 42.28 % في نهاية ديسمبر 2006، و بـ 36.09 % نهاية ديسمبر من سنة 2005، وتزامن مع ذلك

تراجع نسبة الودائع لأجل M_2 ، في الوقت الذي سجل فيه مجموع شبه النقود (الودائع لأجل بالدينار والودائع بالعملة الصعبة)، ارتفاعات فصلية في السادس الثاني من سنتي 2005 و 2006، ويرجع الاتجاه التنازلي لنسبة الودائع لأجل M_2 إلى تطور هيكل ودائع مؤسسات المحروقات، حيث أن حصة متزايدة من الادخار المالي تأخذ شكل ودائع تحت الطلب.¹⁸

- وفيما يخص التضخم، تطمئن السلطة النقدية إلى أنه تحت السيطرة، على أساس أن التغير الإجمالي في المؤشر نتج أساساً عن ارتفاعات فصلية وعشوائية في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة غير المضبوطة بشكل كاف.¹⁹ وبقدر ما حاولت هذه النقاط تبرير هذا الانحراف عن الأهداف المسطرة، بقدر ما تكشف عن أن السوق خارج سيطرة السلطة النقدية - البنك المركزي-²⁰، فمن غير المعقول تفسير وتبرير تقلبات معدل التضخم بالعشوائية الفصلية (الاقتصاد يسير وفق قوانين اقتصادية واضحة ومنطقية). ثم إن زيادة نسبة الودائع تحت الطلب M_2 لا يرجع فقط إلى تغيير مؤسسات المحروقات لطبيعة ودائعها من أجل إلى تحت الطلب، بل هناك أمر مهم جداً هو زيادة الإنفاق الحكومي وتدخل الدولة الذي لم يقابل بإنتاج حقيقي (كثيرة هي البرامج بعنوان التشغيل وضعت لتوزيع الثروة فحسب)، التوسع في حجم الإقراض، والجدول التالي يظهر تطور القروض الاقتصادية الموزعة أخذاً بالاعتبار طبيعتها ومصدرها:

الجدول 3: طبيعة ومصدر القروض الاقتصادية الموزعة للفترة 2003 - 2006

الوحدة: مليار دينار

البيان / السنوات	2003	2004	2005	2006
مجموع القروض الموزعة	1379,5	1534,3	1778,9	1904,1
حصة المصارف العمومية %	92,7	92,9	92,6	90,7
حصة المصارف الخاصة %	7,3	7,1	7,4	9,3
قروض قصيرة الأجل	773,5	828,3	923,3	915,6
نسبة من مجموع القروض الموزعة %	53,39	50,82	47,95	43,03
المصارف العمومية	736,5	779,7	852,9	819,3
المصارف الخاصة	37	48,6	70,4	96,3
قروض متوسطة وطويلة الأجل	605,9	706,05	855,5	988,4
نسبة من مجموع القروض الموزعة %	43,92	46,02	48,09	51,91
المصارف العمومية	542,6	645,8	793,9	907,2
المصارف الخاصة	63,3	60,25	61,6	81,2

المصدر: أعد بالاعتماد على: Banque d'Algérie, RAPPORT 2006, op.cit

انتقل حجم القروض الموزعة من طرف المصارف، من 1778.9 مليار دينار نهاية سنة 2005 إلى 1904.9 مليار دينار نهاية 2006، وهو ما يوافق ارتفاع بواقع 12.1 %، نسبة القروض المقدمة من جهة المصارف العمومية 90.7% سنة 2006 وكانت موجهة بشكل أكبر إلى المؤسسات الخاصة والأسر، تمثل القروض قصيرة الأجل نسبة 43.30% من إجمالي القروض المقدمة، و 51.91% قروضا طويلا الأجل. كما زادت القروض الممنوحة للقطاع الخاص بـ 17.8% مقابل زيادة بـ 6.4% في القروض

الممنوحة للقطاع العمومي. وكما نعلم فإن زيادة حجم مقبوضات وسائل الدفع لدى الأفراد أو المؤسسات، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات في ظل ضعف المعروض على مسايرة هذه الزيادة، وبهذا يرتفع مؤشر الأسعار العام للسلع المحلية و/أو يزيد حجم الاستيراد، ومنه يحدث التضخم نتيجة زيادة الطلب المحلي و/أو نتيجة استيراد التضخم المرفق بالسلع المستورد.

خاتمة

نستنتج من دراستنا لتشخيص الوضع النقدي في الجزائر في الفترة 2000-2006 مايلي:

1. أدى اللجوء إلى تمويل الاقتصاد بالأدوات المباشرة (قناة: سعر الفائدة، سعر الصرف، القرض) بدل الأدوات غير المباشرة (الأسواق المالية) بسبب ما تتميز به بورصة الجزائر من عدم تنوع الأوراق المالية وضعف نظام المعلومات وغياب الشفافية، بالسلطة النقدية إلى أن تتحرك في إطار ضيق، وبدائل محدودة تقتصر للسرعة في تطبيقها - القرارات المتعلقة بسعر الصرف أو حجم الإقراض يستوجب تصويت ومصادقة وما إلى ذلك في إطار قانون المالية-.

2. فائض السيولة بالمنظومة المصرفية، اضطر السلطة النقدية أن تضع في أولويات سياساتها امتصاص السيولة، وضبط معدل التضخم في حدود 3% في ظل ما تتمتع به البنوك من استقلالية وهامش حرية خارج غطاء البنك المركزي، كل هذا فوت أن يعول بالكامل على قنوات السلطة النقدية لنقل سياساتها في توجيه الاقتصاد.

3. استطاعت السياسة المالية ومنذ سنة 2000 أن ترفع من الدخل الوطني المتاح - الدخل الوطني المتاح لسنة 2006 يساوي إلى 2.5 من دخل سنة 2000 -، ولكن لم يكن هذا هو الهدف بذاته، بل هو إنعاش الطلب الوطني، لقد وجد أن الميل المتوسط والحدّي للاستهلاك وبخاصة لدى الأسر والمؤسسات الفردية، يأخذ له اتجاه عكس اتجاه معدل التضخم، ما يعني أن الزيادة الحاصلة في الدخل الوطني لم تشفع لوحدها في إنعاش الطلب، بل كان هناك تضخم حال دون الارتقاء بالطلب للمستوى المطلوب.

هوامش ومراجع

- ¹: ريتشارد موسجريف، بيحي موسجريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، ترجمة: محمد حمدي السباخي، كامل سلمان العاني، تقديم: سلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 1992، ص ص: 356، 357.
- ²: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، الطبعة الثالثة، ص: 53.

³: Banque d'Algérie, *RAPPORT 2003: EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE*, (CHAPITRE VI: SITUATION MONETAIRE ET POLITIQUE MONETAIRE), www.bank-of-algeria.dz/rapport.html

⁴: Mohamed Chérif Ilmane, Réflexions sur la politique monétaire en Algérie: objectifs, instruments et résultats (2000-2004), *Cahiers du CREAD n°75*, 2006, les cahiers du CREAD, CD-ROM.

⁵: Banque d'Algérie, *RAPPORT 2003: EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE*, *Op.cit*

⁶: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول: نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 14

⁷: Banque Mondiale, Evolution du climat d'investissement en Algérie, en région Moyen - Orient et Afrique du nord, September 2003, P: 53

⁸: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول: نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص : 15، 18.

⁹: Banque d'Algérie, *RAPPORT 2004* : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Juillet 2005, P :148

¹⁰: Banque d'Algérie, *RAPPORT 2005* : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, 16 avril 2006, P P: 160, 161

¹¹: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2007، ص : 174.

¹²: **Mohamed Chérif Ilmane**, Réflexions sur la politique monétaire en Algérie : objectifs, instruments et résultats (2000-2004), *Op.cit*

¹³: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 47.

¹⁴: محمود عبد الفضيل، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي - الجذور والمسببات... والأبعاد والسياسات -، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: نوفمبر 1982، ص : 24 .

¹⁵: بول أ سامويلسون، علم الاقتصاد (الأسعار والنقود)، ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص: 42.

¹⁶: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول: نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص 171.

¹⁷: المرجع نفسه، ص: 162.

¹⁸: المرجع نفسه، ص 156.

¹⁹: المرجع نفسه، ص: 166.

²⁰: المرجع نفسه، ص 60.